

(تسعة ملايين دولار أمريكي)، معدات خاصة قيمتها ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (عشرة ملايين دولار أمريكي).

ولهذا الغرض ألحق المرفق رقم "١" بهذا الاتفاق ليبين مفردات الأغذية والمواد الخام التي يمكن تصديرها، والمرفق رقم "٢" يبين كذلك مفردات الآلات والمعدات الهندسية في هذا النطاق.

(المادة ٢)

تصدر الحكومتان تراخيص الاستيراد والتصدير للسلع والمعدات المشار إليها في المادة "١" سالف الذكر.

وتصدر التراخيص سالف الذكر طبقاً للقواعد السارية في كل من البلدين.

(المادة ٣)

تمنح حكومة جمهورية بولندا الشعبية وفقاً لنصوص البروتوكول سالف الذكر في المادة "١" حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرصاً مقداره ٢٠ مليون دولار أمريكي لسداد القيمة الكلية (فوب) للتوريدات من جمهورية بولندا الشعبية إلى الجمهورية العربية المتحدة وذلك تنفيذاً لعقود تسليم البضائع والمعدات المشار إليها في المادة "١" سالف الذكر.

وتم إبرام العقود المذكورة بدولارات الولايات المتحدة في مباحثات مباشرة بين مؤسسات التجارة الخارجية البولندية وبين من تعهدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إليها بالتفاوض من الهيئات المختصة في الجمهورية العربية المتحدة.

ويجب ألا يتأخر إبرام هذه العقود عن ٣١ مارس ١٩٦٨

(المادة ٤)

نفقات النقل و/أو التأمين الناتجة من عقود البضائع والمعدات المقرر توريدها في نطاق الاتفاق الحالي وكذلك النفقات الأخرى المستحقة للمؤسسات البولندية المتلفة بالوفاء بكافة الالتزامات الناتجة عن مثل هذه العقود تدفع قديماً بموجب خطابات اعتماد يتولى البنك المركزي المصري بالقاهرة فتحها أو تأييدها مع بنك هاندلوي وارسو طبقاً لما يقضى به اتفاق الدفع المعمول به بين البلدين في اليوم المقابل لكل سداد.

(المادة ٥)

يمكن استخدام القرض المشار إليه في المادة "٣" سالف الذكر من تاريخ العمل بالاتفاق الحالي إلى أن تستكمل كل التوريدات طبقاً لشروط وقواعد العقود المختصة.

ويتم تاريخ إصدار بوليصة الشحن البحري المختصة ومستندات الشحن الأخرى أو أي مستندات أخرى تنص عليها العقود هو تاريخ استخدام القرض.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على اتفاق التسهيلات الائتمانية وملحقاته بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية بولندا الشعبية لتوريد سلع ومعدات بولندية إلى الجمهورية العربية المتحدة والموقع في القاهرة بتاريخ ١٨/٩/١٩٦٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون؛

قرر:

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق التسهيلات الائتمانية وملحقاته بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية بولندا الشعبية لتوريد سلع ومعدات بولندية إلى الجمهورية العربية المتحدة والموقع في القاهرة بتاريخ ١٨/٩/١٩٦٧ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٨٧ (٢٥ مارس سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

اتفاق

التسهيلات الائتمانية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية بولندا الشعبية لتوريد سلع ومعدات بولندية إلى الجمهورية العربية المتحدة

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية بولندا الشعبية رغبة منهما في زيادة نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة قد اتفقتا على ما يلي:

(المادة ١)

تعهدت حكومة جمهورية بولندا الشعبية وهي تأخذ بعين الاعتبار نصوص البروتوكول الموقع في ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٧ في القاهرة بين وحدى الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية بولندا الشعبية - أن تتيح لمؤسسات التجارة الخارجية بها طبقاً للشروط والقواعد الواردة فيما بعد بهذا الاتفاق توريد سلع ومعدات إلى الجمهورية العربية المتحدة تصل قيمتها إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (عشرين مليون دولار أمريكي) على وجه التحديد أغذية و مواد خام بما قيمته ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار (خمسة ملايين دولار أمريكي)، آلات ومعدات هندسية بما قيمته ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار

(المادة ٦)

تحدد أسعار البضائع والمعدات التي يتم توريدها بموجب هذا الاتفاق على أساس الأسعار العالمية .

(المادة ٧)

التوريدات التي يتم تنفيذها في إطار هذا الاتفاق تستخدم فقط داخل حدود الجمهورية العربية المتحدة ولا يعاد تصديرها إلى دولة ثالثة دون الحصول على موافقة سابقة من حكومة جمهورية بولندا الشعبية .

(المادة ٨)

تقوم المبالغ المذكورة في العقود والفواتير المتعلقة بهذا الاتفاق وكذلك مستندات وأوامر الدفع الناتجة من العقود سائلة الذكر بالدولارات الأمريكية .

(المادة ٩)

١ - تؤدي كافة المدفوعات الناتجة عن توريد السلع والمعدات على أساس قيمة العقود (قوب) كما هو وارد بالمادة " ١ " من هذا الاتفاق بالدولارات الأمريكية بخطابات اعتمادات غير قابلة للإلغاء والتجزئة يتولى البنك المركزي المصري بالقاهرة فتحها مع بنك هاندلوي وارسو لصالح مؤسسات التجارة الخارجية البولندية المختصة .

٢ - تفتح خطابات الاعتماد طبقاً لنصوص كل عقد على حدة خلال ٦٠ يوماً من تاريخ توقيع كل عقد على حدة ويتم الدفع طبقاً لنصوص المادة " ١٠ " من هذا الاتفاق مقابل بوليصة الشحن البحري ومستندات الشحن الأخرى و / أو أى مستندات أخرى ينص عليها في العقد . وتوضح خطابات الاعتماد أنه تم فتحها وفقاً لنصوص هذا الاتفاق .

٣ - يعتبر فتح خطابات الاعتماد كتفويض من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لاستخدام القرض الممنوح طبقاً لهذا الاتفاق .

(المادة ١٠)

١ - يفتح بنك هاندلوي وارسو بصفته ممثلاً ونائباً عن حكومة جمهورية بولندا الشعبية في دقائه باسم البنك المركزي المصري بالقاهرة بصفته ممثلاً ونائباً عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة الحسابات الثلاثة التالية لتسجيل حركة توريد السلع والمعدات المنفذة طبقاً للعقود المختصة المبينة في المادة (١) من هذا الاتفاق .

وتفتح هذه الحسابات بالدولارات الأمريكية وتحتون كما على :

(١) " حساب خاص للقرض أ / ١٩٦٧ لحكومة الجمهورية العربية المتحدة " لإثبات استخدام القرض الممنوح لتوريد المواد الغذائية والمواد الخام .

(٢) " حساب خاص للقرض ب / ١٩٦٧ لحكومة الجمهورية العربية المتحدة " لإثبات استخدام القرض الممنوح لتوريد آلات ومعدات هندسية .

(٣) " حساب خاص للقرض ج / ١٩٦٧ لحكومة الجمهورية العربية المتحدة " لإثبات استخدام القرض الممنوح لتوريد المعدات الخاصة .

ولا يحسب على الحسابات سائلة الذكر أية رسوم أو / ومصاريف أو عمولة .

٢ - عند تقديم المستندات المعنية المنصوص عنها في العقود وخطابات الضمان الواردة في المادة ٩ من هذا الاتفاق يقوم بنك هاندلوي وارسو بحمل الحسابات المختصة سائلة الذكر في هذه المادة في البنود ١-١ ، ٣٤٢ مدينة بالقيمة الإجمالية قوب من كل توريد طبقاً لنصوص المادة ٣ من هذا الاتفاق .

وجميع المدفوعات الناتجة لصالح المستفيدين طبقاً للمادة " ٩ " سائلة الذكر تكون في هذه الحسابات بتاريخ الاستحقاق المبين في المستندات طبقاً للمادة " ٥ " من هذا الاتفاق .

٣ - تسدد المبالغ المستخدمة من القرض الممنوح كما هو وارد بالمادة " ٥ " من هذا الاتفاق على عشرة أقساط سنوية تحسب على أساس المبالغ الإجمالية للتوريدات التي تمت خلال مدد زمنية نصف سنوية (طبقاً للتقويم الميلادي) ولهذا القرض فإن قيم التوريدات التي تتم خلال المدد الزمنية نصف السنوية تقدر في ٣٠ يونيو وفي ٣١ ديسمبر على التوالي لكل حساب على حدة في البنود ١ - ٣٤٢١ سائلة الذكر .

وهكذا فإن كل مبلغ يتم احتسابه يدفع على عشرة أقساط سنوية متساوية يحل القسط الأول منها بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ الحساب سالف الذكر وتُدفع الأقساط الباقية دورياً بعد انقضاء فترة اثني عشر شهراً .

٤ - يقوم بنك هاندلوي وارسو بحمل الحسابات المذكورة دائنة مباشرة في يوم حلول أجل الأقساط المعنية وفي نفس الوقت بحمل حساب ج.ع.م الممنوح طبقاً لاتفاق الدفع الساري مديناً بنفس المبالغ وتاريخ استحقاقها وتستخدم هذه المبالغ في شراء بضائع من ج.ع.م طبقاً لنصوص اتفاق التجارة والدفع القائم بين البلدين في هذا الوقت .

٥ - لا تؤثر مبالغ الأقساط المذكورة في هذه المادة في البند ٤ خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ استحقاقها بأي وجه من الوجوه على حد المديونية المتفق عليه طبقاً لاتفاق التجارة والمدفوعات فيما يخص دفع التجاوز عن هذا الحد بعملة قابلة للتحويل .

٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص لكل دولار فإن قيمة الأرصدة غير المستخدمة في التوريدات المنصوص عنها في المادة "١" من هذا الاتفاق وأرصدة الحسابات بالدولار الأمريكي الموضوعة طبقاً للمادة (١٠) و(١٢) من هذا الاتفاق والفائدة المستحقة غير المسددة وكذلك كافة الالتزامات المتعلقة الخاصة بالعقود المفضلة في إطار الاتفاق الحالي تسوى تبعاً لذلك في يوم التعديل بحيث يكون مؤكداً أن القيمة الذهبية للأرصدة الجديدة تنفق وقيمتها السابقة قبل التغيير .

(المادة ١٤)

الضرائب والرسوم الجمركية التي يمكن أن تفرضها الجمهورية العربية المتحدة على الأقساط والقوائد المستحقة خلال تسوية التسهيلات الائتمانية التي تسلمتها الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لهذا الاتفاق تحملها مؤسسات الجمهورية العربية المتحدة المعنية .

والضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرضها سلطات جمهورية بولندا الشعبية فيما يتعلق بالوفاء بالعقود المفضلة طبقاً لهذا الاتفاق تحملها هيئات التجارة الخارجية البولندية .

(المادة ١٥)

يتفق بنك هاندلوي وارسو والبنك المركزي المصري بالقاهرة على كافة الإجراءات المالية والمصرفية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق .

(المادة ١٦)

يجتمع ممثلو حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية بولندا الشعبية بناء على طلب أحد الأطراف لإعادة النظر فيما يتم الوفاء به بالنسبة للطرفين طبقاً لهذا الاتفاق وإصدار التوصيات في حالة الضرورة وتقديم هذه التوصيات للحكومات المعنية إذا لزم الأمر .

(المادة ١٧)

يعمل بهذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه ونهائياً من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تؤكد أن الاتفاق تم الموافقة عليه وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل من البلدين . ويتم تبادل المذكرات الدبلوماسية في القاهرة .

(المادة ١٨)

يظل هذا الاتفاق سارياً إلى أن يتم الوفاء بكافة التزامات الدفع للدائنين الناتجة من شروط ونصوص العقود المبرمة طبقاً للاتفاق المذكور . حرر ووقع عليه في القاهرة في ١٨ سبتمبر ١٩٦٧ من نسختين أصليتين باللغة الانجليزية لكل منهما حجة متساوية .

عن حكومة
جمهورية بولندا الشعبية
فروانيسيك مود رجيفسكي

عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة
حسين خالد حمدي

٦ - يضمن البنك المركزي المصري - حتى تاريخ تبادل وثائق التصديق كما هو موضح في المادة "١٧" من هذا الاتفاق - سداد المبلغ المستخدم من القرض وكذلك الفوائد المستحقة بخطاب ضمان يصدر لصالح بنك هاندلوي وارسو . ويرسل البنك المركزي المصري خطاب الضمان المذكور إلى المستفيد في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

(المادة ١١)

تحمل الأرصدة المدينة في حسابات القرض المفترضة طبقاً للمادة "١٠" من هذا الاتفاق بفائدة بسيطة بمعدل ٢,٥٪ (اثنين ونصف في المائة) سنوياً .

وتحتسب الفائدة من تاريخ الاستحقاق لاستخدام القرض كما هو وارد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق وتستحق في ٣١ ديسمبر من كل عام . ويقوم بنك هاندلوي وارسو بإخطار البنك المركزي المصري بالفائدة المستحقة في غضون الأسبوع الأول من شهر يناير من السنة التالية ويتخذ البنك المركزي المصري الإجراءات اللازمة لحمل " الحساب البولندي " المفتوح طبقاً لاتفاق الدفع القائم دائماً بمبلغ الفائدة المستحق بحيث لا يتأخر عن ٣١ من ذات الشهر وإلا فإن بنك هاندلوي وارسو يجعل " حساب ج.ع.م " مديناً بنفس المبلغ .

(المادة ١٢)

في حالة انتهاء العمل باتفاق الدفع بين البلدين ، يفتح البنك المركزي المصري في القاهرة مباشرة في دفاتره حساباً باسم بنك هاندلوي وارسو ويعنون " حساب سداد القرض البولندي ١٩٦٧ " .

ويقوم البنك المركزي المصري مباشرة بحمل هذا الحساب دائماً بمبلغ كل قسط والفائدة المستحقة كما هو مبين طبقاً للاتفاق الحالي في تواريخ استحقاقها . وتستخدم المبالغ المدونة في الجانب الدائن من هذا الحساب في شراء بضائع من ج.ع.م . خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ استحقاق كل قسط والفائدة المستحقة .

وفي حالة بقاء أرصدة متبقية في الحساب المذكور في نهاية الاثني عشر شهراً سالفة الذكر تجتمع لجنة مشتركة من ممثل البلدين مباشرة بناء على طلب أي من الحكومتين وفي أي عاصمة للاتفاق على الوسائل والطرق لتسوية الرصيد القائم خلال ثلاثة شهور من انقضاء فترة الاثني عشر شهراً .

ويُدفع البنك المركزي المصري الرصيد المتبقي مباشرة بناء على طلب ولصالح بنك هاندلوي وارسو بعملة قابلة للتحويل للبنك الذي يحدده الأخير في حالة فشل اللجنة المشتركة في الاجتماع أو الوصول إلى اتفاق خلال فترة الشهور الثلاثة المذكورة .

(المادة ١٣)

إذا تغير مشمول الدولار الأمريكي من الذهب وتبلغ في الوقت الحاضر

مرفق رقم (١)

قائمة

بالمواد الغذائية والمواد الحسام الموصى بتصديرها إلى
الجمهورية العربية المتحدة في إطار اتفاق القرض

- ١ - سكر ٣٠٠٠٠ طن .
- ٢ - قمح واكوك إلى ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي .
- ٣ - قنارى بطاطس ٢٠٠٠ طن .
- ٤ - تبغ (من النوع القرجيني) ٧٠٠ طن .
- ٥ - مطاط صناعي ٢٥٠-٣٠٠ طن .
- ٦ - زيت الشلجم -
- ٧ - قاصوليا -
- ٨ - سلع أخرى يمكن الاتفاق عليها بين وزارة التجارة الخارجية
للجمهورية بولندا الشعبية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للجمهورية
العربية المتحدة عن طريق خطابات متبادلة .

المبالغ الكلية المقرر استخدامها تصل إلى ٥ ملايين دولار أمريكي .
الرصيد غير المستخدم نهائيا يمكن الاستفادة منه في شراء كميات إضافية
من البنود سالفة الذكر أو المعدات المذكورة في المادة (١) من الاتفاق
الحالي .

مرفق رقم (٢)

قائمة

بالآلات والمعدات الهندسية البولندية المطلوب تصديرها إلى
الجمهورية العربية المتحدة في إطار اتفاق التسهيلات الائتمانية

١ - حفارات ٢٥/٢م

٢ - سيارات كما يلي :

- لوريات ماركة ستار ٦x٦
- لوريات ماركة ستار ٢د - ٢٧
- سيارات ورش متنقلة ماركة ستار ٦x٦
- عربات إطفاء حريق ماركة ستار
- عربات إطفاء حريق ماركة زوك
- سيارات نقل أشخاص ماركة سان - ٢٧
- ميكرو باس ماركة نيزا
- عربات نقل عش ماركة زوك
- عربات نقل عش ماركة نيزا
- عربات نصف نقل ماركة واروسو ٢٢٣
- عربات جمع قمامة
- سيارات إسعاف ماركة نيزا

ما يصل قيمته
٤,٥ مليون دولار
أمريكي

٢ - جرارات زراعية بمجلات وزحافات ، ما يصل قيمته إلى ٣,٥ مليون
دولار .

٤ - آلات زراعية ، ما يصل قيمته إلى ٢ مليون دولار .
وبيانها كما يلي :

ماكينات دراس - آلات حزم - مذواة - رشاشات - هرسات -
ماكينات كبس قش - درافيل مسننة .

٥ - ماكينات ديزل ووحدات قوى ، ما يصل قيمته إلى ٨ مليون
دولار .

٦ - رافعات وقطع غيار ، ما يصل قيمته إلى ٠,٢ مليون دولار .

٧ - معدات المفاولين المدنيين ، ما يصل قيمته إلى ١,٥ مليون دولار ؛
محراث قلاب ، خلاطات - كسارات ، آلات تسوية نهائية ، آلات تحميل ،
آلات تحريم .

٨ - مكابس ، ما يصل قيمته إلى ٠,٣ مليون دولار .

٩ - المعدات اللازمة لكهربية محطات طلبات .

قطاع التحرير الشمال ما عدا الأبراج ، الضوابط ، العوازل ، اللوازم .

١٠ - المعدات اللازمة لكهربية محطات طلبات الحامول وتيرة ،
ما عدا خطوط نقل الكهرو باء .

١١ - أية معدات أخرى يمكن الاتفاق عليها بين وزارة التجارة الخارجية
للجمهورية بولندا الشعبية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للجمهورية
العربية المتحدة عن طريق خطابات متبادلة .

المبلغ الكلي المستخدم يصل إلى ٥ مليون دولار أمريكي .

باقى الرصيد غير المستخدم يمكن الاستفادة منه في شراء المعدات
الخاصة الواردة في المادة (١) من هذا الاتفاق .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٨ الصادر
بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على اتفاق التسهيلات الائتمانية
وملحقاته المقدم مع حكومة جمهورية بولندا الشعبية والموقع عليه في القاهرة
بتاريخ ١٨/٩/١٩٦٧ ، وتصديق السيد رئيس الجمهورية عليه
بتاريخ ١١/١/١٩٦٨

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التسهيلات الائتمانية
وملحقاته المقدم مع حكومة جمهورية بولندا الشعبية والموقع عليه في القاهرة
بتاريخ ١٨/٩/١٩٦٧ ، ويعمل به نهائيا اعتبارا من ٢٤ يولييه سنة ١٩٧٣
تحريرا في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٣ (أول أغسطس سنة ١٩٧٣)

دكتور : محمد حسن الزيات